

اثر تطورات هيكل التمويل بالديون وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف التجارية

*The impact of the developments of the structure of debt
financing and its impact on the financial performance of
commercial banks*

م.د. هيثم عبد الخالق اسماعيل^(١) L. Dr. Haitham Abdel-Khalek Ismail
سلوان جليل جنيهر^(٢) Salwan Jalel Janier

المستخلص

ركز البحث على بيان مدى انعكاس تأثير هيكل التمويل بالديون (من ودائع وقروض) في تحقيق اداء مالي متميز لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور) عبر تحليل نسب التمويل بالديون وتأثيرها في مؤشرات الربحية والسيولة المصرفية وللمدة (٢٠٠٩ - ٢٠١٨)، بأعتماد المؤشرات المالية المتمثلة بـ(معدل العائد على الودائع، نسبة الرصيد النقدي)، لكشف ما مدى قدرة وفاعلية سياسات التمويل بالديون للحد من عدم استقرار الاداء المالي لمصارف العينة، وتوصل البحث الى مجموعة استنتاجات كان من اهمها: ان هناك علاقة اثر لنسب التمويل بالديون في مؤشرات السيولة والربحية المعتمدة للبحث، وباستطاعة المدير المالي في مصارف العينة ان يحقق التوازن الامثل لنسب التمويل بالديون وفق المؤشرات المعتمدة، باتباع سياسة تمويل تتوافق مع القدرة الاستثمارية والوضع البيئي العام، فيما اوصى البحث بضرورة التأكيد على اتخاذ قرارات تمويلية تسهم بالحفاظ على توازن هيكل التمويل بين نسب التمويل بالديون، وتحقيق صافي ربح مقبول، فضلاً عن ضرورة ايجاد طرائق للإفادة من معدلات السيولة النقدية المرتفعة بدل من اكتنازها كأموال معطلة، والتي يمتد تأثيرها على نحو عكسي في مستويات الربحية وفق المنطق الاقتصادي.

١ - المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد.

٢ - المعهد التقني كربلاء/ جامعة الفرات الاوسط التقنية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، هيكل التمويل بالديون، سوق العراق للأوراق المالية، تقييم الاداء.

Abstract

The research focused on the extent of the impact of debt financing (deposits and loans) in achieving a distinct financial performance of a sample of Iraqi commercial banks listed on the Iraqi market for securities (Middle East Bank, the National Bank of Iraq, Mansour Bank) through analysis of debt financing ratios and their impact on indicators Profitability and bank liquidity for the period (2009 - 2018), based on the financial indicators (rate of return on deposits, cash balance ratio), to show the extent and effectiveness of debt financing policies to reduce the instability of financial performance of the sample banks, and the research reached a set of conclusions The most important: that There is a relationship between debt financing ratios in the liquidity and profitability indicators approved for research, and the financial manager in the sample banks can achieve the optimal balance of the debt financing ratios according to the approved indicators, following a financing policy that is consistent with the investment capacity and the general environmental situation, while the research recommended the need to emphasize funding decisions Contribute to maintaining the balance of financing structure between debt financing ratios and achieving an acceptable net profit, as well as the need to find ways to take advantage of high liquidity rates rather than hoarding them as funds, which adversely affect the levels of profitability According to economic logic.

المقدمة

يشير الكتاب والباحثون المعنيون في حقل الادارة المالية، ومجالات التحليل المالي، الى ان من اكثر الموضوعات جدلاً وتعقيداً، تلك المتعلقة بصياغة وتحديد حجم الديون في هيكل التمويل لمنشآت الاعمال ولاسيما المصرفية منها، وهي من الوظائف المهمة الملقاة على عاتق المدير المالي، في اختيار الميزج المناسب من الديون، الذي يُوجه نحو أوجه الاستثمار في بيئة الاعمال، وعلى الرغم من كونه يمتاز بالتغير، وبعدم الثبات النسبي الا انه من واجب الادارة المالية ان تعتمد شكل معين لهيكل الديون خاص بها، وتدعمه بقرارات مالية متناسقة تراعي التوازنات المالية لمكوناته، وهذا ما يتناوله البحث في تسليط الضوء على الدور المهم لحجم التمويل بالديون المعتمد للمصرف التجاري ومدى انعكاس ذلك على الأداء المالي والذي يمكن المصارف من تحقيق ميزتها التنافسية وبلوغ اهدافها، اذ ينقسم البحث على ستة مباحث تناول الاول منها منهجية البحث العلمية في حين ركز المبحث الثاني على مفهوم التمويل بالديون واهميته واهم نظرياته والعوامل المؤثرة فيه، وتناول المبحث الثالث مفهوم الاداء المالي واهمية تقييم الاداء المالي وخطوات التقييم واهم مؤشرات، اما المبحث الرابع فقد انتهج التحليل المالي لبيان اثر تطور هيكل التمويل بالديون في الاداء المالي

اثر تطورات هيكل التمويل بالديون وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف التجارية المصرفي لعينة البحث، وتناول المبحث الخامس ابراز نتائج الاختبار الاحصائي لفرضيات البحث ليختتم المبحث السادس فيما تمخض عنه البحث من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

١. مشكلة البحث Research problem

بدت مشكلة البحث ظهوراً في بيئة الأعمال النامية لقطاع المصارف العراقية، اذ لوحظ ان هناك عدداً ليس بقليل من المصارف التجارية العاملة في العراق، تعاني من تفاوت وتذبذب في ادائها المالي، وتراجع كبير بما تحققة من ارباح، إذ تزايدت تلك الحالة في الآونة الاخيرة لتصبح ظاهرة تهدد أكثر المصارف التجارية القائمة بمخاطر العسر المالي والإفلاس كما قد اوصلت بعضها الى الاغلاق، اذ لم تعالج بشكل مناسب، وهذا بحسب ذاته يحتم عليها الاستعداد لوضع المعالجات المناسبة عبر ادراك التقنيات والقدرات التي تمكنها من الاستجابة للمعطيات البيئية بشكل ملائم ليس فقط للمحافظة على استقرار ادائها المالي، بل لتمنحها القدرة أيضاً على تطوير انشطتها واعمالها المصرفية.

٢. أهمية البحث Research importance

تبرز أهمية هذا البحث في موضوعه المتجدد في مجال الإدارة المالية، وتكمن أهمية الموضوع من جانب نظري لتناوله قطاع المصارف التجارية، كما وجد اهتماماً كبيراً في قطاعات بيئة الاعمال المختلفة، إذ ركز على قرار التمويل بالديون في المصارف التجارية ومدى مساهمته في رسم اداء مالي كفوء من خلال اختيار مستوى المديونية الملائم للمصرف التجاري، والذي يحقق اهداف المصرف الرئيسة في الربحية والسيولة والامان، كما انه ميدان يعد محاولة لإثارة اهتمام المصارف التجارية على وجه الخصوص في التركيز على الدور الذي يلعبه التمويل بالديون في تحقيق اداء مالي متميز.

٣. اهداف البحث Research goals

١. اخضاع جانب التمويل بالديون من ودائع وقروض الى عمليات التحليل المالي بهدف الكشف عن واقع حال التمويل بالديون في المصارف التجارية عينة البحث.
٢. الوقوف على سياسات التمويل المتبعة واثرها على صافي الارباح ومستويات السيولة في مصارف العينة.
٣. بلوغ نتائج وتوصيات هادفة تساعد الادارة المالية لمصارف العينة على الفهم الواضح للعلاقات المالية بين قرار التمويل بالديون والاداء المالي الكفوء.
٤. تحديد طبيعة علاقات التأثير بين المتغيرات المعتمدة باستخدام المؤشرات والبرامج الخاصة لقياسهما.

٤. فرضيات البحث Research assumes

تم صياغة فرضية البحث الرئيسة استجابةً للمشكلة وسعيًا لبلوغ هدف البحث وهي: وجود أثر ذات دلالة معنوية بين التمويل بالديون والاداء المالي في المصارف التجارية عينة البحث، وتتفرع منها، الفرضيات الفرعية الآتية:

١. وجود أثر ذات دلالة معنوية بين اجمالي الديون والعائد على الودائع في المصارف التجارية عينة البحث.

٢. وجود أثر ذات دلالة معنوية بين اجمالي الديون ونسبة الرصيد النقدي في المصارف التجارية عينة البحث.

٥. اسلوب البحث Search Method

انتهج البحث منهج التحليل الاحصائي الكمي وهو المنهج اكثرها اعتماداً في بيان ودراسة مشكلة البحث والتعبير عنها بشكل كمي عبر اخضاع البيانات الرقمية للقوائم المالية للتحليل والمقارنة وايجاد التفسير الواقعي للعلاقات الموضوعية بين المتغيرات المعتمدة في البحث.

٦. حدود البحث Search limits

تناول البحث سلسلة زمنية امتدت لـ (١٠) سنوات في اختبار العلاقة بين المتغيرات المعتمدة، واختيرت الفترة الزمنية من (٢٠٠٩ - ٢٠١٨) اعتماداً على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة البحث.

٧. مجتمع البحث وعينته Community and sample research

اعتمد البحث اختيار المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للبحث والتي بلغت (٢٤) مصرفاً تجارياً، ومن ثم اُختيرت من بينها عينة قصدية والتي برزت فيها المشكلة بشكل واضح وتمثلت في ثلاثة مصارف تجارية وهي (مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور).

٨. الاساليب الاحصائية المعتمدة للبحث Statistical methods adopted for research

استخدم البحث اسلوب التحليل الاحصائي باعتماد برنامج (spss V21) وقد تم الاعتماد على اسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).

المبحث الثاني: الاطر النظرية للتمويل بالديون

اولاً: مفهوم التمويل بالديون Debt financing concept

يعد التمويل من اولى مهام للمدراء الماليين، اذ يركز على توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير منشأة الاعمال وامدادها بالأموال اللازمة عند الحاجة، من خلال اختيار مصادر التمويل المناسبة من الدين او الملكية، وصولاً الى هيكل التمويل الامثل والذي من شأنه ان يعظم القيمة السوقية للمنشأة^(٣)، ويشير الى ان هيكل التمويل هو تشكيلة مصادر الاموال الطويلة او القصيرة الاجل التي حصلت عليها المنشأة بهدف تمويل استثماراتها^(٤)، ورغم ان هناك العديد من مصادر التمويل للمصرف التجاري مثل اموال الاقتراض من المصارف الاخرى او الاقتراض من البنك المركزي، واعادة خصم الاوراق التجارية، وبيع وشراء الاوراق المالية،

٣- ابو غزالة، ٢٠١٢: ٧٢.

٤- هندي، ٢٠٠٤: ٥٢٧.

اثر تطورات هيكل التمويل بالديون وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف التجارية والقروض بالعملة الاجنبية، ولكن تبقى الودائع هي المصدر الرئيس لأموال المصرف، ويتكون التمويل بالديون من:

١. الودائع (Deposits): وهي الاموال التي اودعت لدى المصرف بهدف الاحتفاظ بها من قبل الافراد و المؤسسات والهيئات الاخرى، اذ تشكل بأنواعها المختلفة ٨٠-٩٠% من مجموع مصادر الاموال في المصارف التجارية هذا هو ما يبرز دورها المصارف كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وهناك تصنيفات عديدة للودائع حسب معايير مختلفة، فصنفت حسب حركتها الى ودايع نشطة غير مستقرة وهي التي يجري عليها عمليات السحب والايداع، وودائع غير نشطة خاملة وهي مستقرة نسبياً، وصنفها الاخر حسب منشئها الى ودايع اولية ناتجة عن عمليات ايداع نقدية في المصرف وتسمى ودايع حقيقية، او ودايع مشتقة ناتجة عن قيام المصارف بخلق النقود عن طريق منح القروض، وصنفت حسب مصدرها الى ودايع محلية داخل البلد، وودائع اجنبية تمثلت بودائع المصارف المراسلة وغير المقيمين^(٥)، وقد صنفها^(٦) وهو التصنيف الاكثر شيوعاً من حيث الزمن الى:

✓ ودايع تحت الطلب: تمثل اموال تودعها الافراد او الهيئات لدى المصرف التجاري ويتم السحب عليها في اي وقت بموجب اوامر يصدرها المودع للمصرف حيث يتم الدفع له او لأمر شخص اخر يعينه المودع في الامر، وهي اكثر انواع الودائع شيوعاً والاقل كلفة اذ لا يُمنح عليها المصرف فوائد.

✓ ودايع زمنية: التي تحكمها قواعد وقوانين لا تجيز سحبها الا في تاريخ استحقاقها، وتقسم الودائع الزمنية بدورها على ثلاثة انواع هي:

أ. ودايع الاجل: وتمثل الاموال التي يودعها الافراد والهيئات العامة والخاصة في المصرف التجاري لمدة محددة مقدماً قد تكون ثلاثة اشهر او ستة او سنة كاملة، ولا يجوز سحبها ولو جزء منها قبل انقضاء آجلها، ويكون المصرف مستعداً لدفع فائدة تفوق أي نوع اخر من الودائع ويعول المصرف على هذا النوع بشكل كبير في استثماراته بسبب استقرارها، اذ ان تحديد فترة الايداع يمنح المصرف مرونة اكبر في استثمارها بالكامل دون مخاطر السيولة.

ب. الودائع لأشعار: وهي الاموال التي يودعها الافراد والهيئات في المصرف ويمكن سحبها بشرط اشعار المصرف قبل مدة كافية والتي تحدد عن الايداع، ويلجأ المودعون لهذا النوع عندما تكون لديهم فرة نقدية في فترات دورية ولمدة قصيرة بدل ايداعها في الحساب الجاري العادي اذ تتيح لهم فرصة استثمارها، ويدفع المصرف فائدة عليها مساوية او اقل من الودائع لأجل، ويعد هذا النوع من الودائع حالة متوسطة بين الايداع الثابت وبين الحساب الجاري.

ج. ودايع التوفير تقوم المصارف بفتح هذا النوع من الودائع في البلدان النامية والتي تناسب صغار المودعين الذين لا يودعون الا ما تبقى من دخولهم بعد تغطية نفقات معيشتهم، ولا يتقاضون عليها فوائد كبيرة، ويمكن الايداع والسحب منها بشروط ميسرة تناسب حجم الاموال المودعة

٥- حداد وهلول، ٢٠٠٥: ١٦٥.

٦- الصيرفي، ٢٠٠٧: ٣٧.

وبما لا يتجاوز حدود معينة، وهي تمتاز بصفة ادخارية وتزداد باستمرار خاصة في السنوات التي ترتفع فيها دخول المودعين.

٢. الاموال المقترضة: وهي تأخذ اشكال مختلفة باختلاف المصدر، فقد تعتمد المصارف التجارية في بعض موارد على الاقتراض من المصارف المحلية او الاجنبية او من البنك المركزي، اذ يختلف هذا المصدر للتمويل من مصرف الى اخر تبعاً لخصائص النظام المصرفي السائد في الدولة، وعلاقة المصارف فيما بينها وخصوصاً اذا كانت المصارف محلية فروعاً لمصارف اجنبية، وما يميز هذا النوع من التمويل هو عدم خضوعه لمتطلبات الاحتياطي القانوني وبالتالي فإن القوة الاستثمارية تعادل قيمة القرض نفسه^(٧). ومن هذه الاشكال:

- الاقتراض من المصارف الاخرى: وهي قروض متبادلة بين المصارف التجارية في سبيل تمويل عملياتها، وتنظر المصارف الى هذه الطريقة بعدم الارتياح لما قد يفسره البعض بضعف المصرف المقترض، كما انه مصدر غير مضمون لان الحاجة للأموال تنشأ نتيجة اوضاع سياسية واقتصادية معينة تعرض لها جميع المصارف يجعلها ذلك غير مستعدة لإقراض بعضها البعض^(٨)، وهذه الطريقة تأخذ صوراً متعددة اهمها اقتراض الاحتياطي الفائض، او بيع شهادات الايداع، اقتراض بموجب اتفاق مثل بيع اوراق مالية على ان يقوم بشرائها فيما بعد بسعر متفق عليه مسبقاً شرط الالتزام بالحدود المرسومة من قبل البنك المركزي^(٩).

- الاقتراض من المؤسسات المالية الاخرى: وهو الحصول على الاموال من خلال قروض طويلة الاجل تدعم راس المال المصرفي وتزيد من طاقته الاستثمارية، وهذه القروض قد تأخذ شكل سندات، او بالاتفاق المباشر مع المقرضين من المؤسسات المالية غير البنك المركزي او المصارف التجارية الاخرى^(١٠).

- الاقتراض من البنك المركزي: حيث ان من وظائف البنك المركزي الاساسية تقديم العون المالي للمصارف كالمُجْلأ الاخير للإقراض، والتي تفرض على البنك المركزي تقديم التمويل المناسب اما بصورة مباشرة بالإقراض المباشر او من خلال توفير السيولة لها بأعادة خصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي. وغالباً لا تلجأ المصارف التجارية لهذا النوع من التمويل خشية قيامه بتشديد الرقابة عليها او تحديد انشطتها بقيود تمنعها من بعض الاستثمارات^(١١).

٣. سندات الدين الطويل: وهي من مصادر التمويل الحديثة نسبياً، يصدرها المصرف ويقوم ببيعها للمؤسسات والجمهور، ويحتفظ المصرف بأثمان بيعها ضمن امواله الخاصة، ويشترط فيها ان يكون للودائع حق الاولوية على سداد هذه السندات في حالة تصفية لأعمال المصرف، وعادة لا تلجأ

٧- عبد الله والطراد، ٢٠٠٦: ٨٦.

٨- الصيرفي، ٢٠٠٧: ٤٩.

٩- العلاق، ٢٠٠٨: ٦٤.

١٠- ابو حمد وقديوري، ٢٠٠٥: ١١٢.

١١- حداد وهذلول، ٢٠٠٨: ١٦٤.

اثر تطورات هيكل التمويل بالديون وانعكاسها على الاداء المالي في المصارف التجارية
المصارف التجارية الى هذه الوسيلة الا في حال توفرت لديها فرص استثمارية ذات عوائد متوقعة
عالية تفوق تكلفة اصدار السندات والفائدة المدفوعة عليها^(١٢).

مصادر تمويل اخرى: وهي اموال لا تمثل بمجموعها حجماً كبيراً من مصادر التمويل للمصرف التجاري،
وتتميز بعدم استقرار قيمتها وصغر حجمها وتأثيرها على سياسة المصرف الاستثمارية، اذ يعد الاقتراض
من سوق الدولار الأمريكي (Eurodollar Market) اسلوباً شائع الاستخدام فقد شهد في السنوات
الاخيرة توسعاً ملحوظاً في نشاط الاقتراض، وهو يتكون من مصارف كبيرة من اوروبا يقتصر تعاملها بالدولار
في قبول الودائع ومنح القروض^(١٣).

ثانياً: اهمية التمويل بالديون The importance of debt financing

تُعد عملية تجهيز المؤسسة المالية بالأموال من ابرز المهام التي تقوم بها الادارة المالية في قطاع المصارف
بشكل خاص، وتختلف المصارف عن المؤسسات التجارية والصناعية من حيث درجة اعتمادها على مصادر
التمويل بالديون، لاختلاف طبيعة الانشطة المصرفية عن غيرها، وان تأثير قرارات التمويل بالديون على
قيمة المؤسسة كبير اذ تتجسد من خلال تأثيرها على حجم العوائد المتوقعة ودرجة المخاطر التي قد تتعرض
لها المؤسسة مع مراعاة التوقيت لعوائد الاستثمار وسياسة توزيع الارباح والتي من شأنها التأثير على حجم
السيولة التي تساعد على معالجة الالتزامات المالية^(١٤).

ثالثاً: نظريات التمويل Funding Theories

رغم تعدد خيارات التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية لازال الاهتمام بالتوليفة التي تحقق الهيكل
الامثل بين اموال الملكية واموال الاقتراض، فقد ظهرت عدة نظريات حاولت تفسير ذلك، كما انقسمت
وجهات النظر بين مؤيد ومعارض لإمكانية تحقيق الهيكل الامثل ولا يزال الجدل قائماً بين الباحثين في حقل
الادارة المالية وعدم الاجماع على نظرية معينة^(١٥)، ومن اهم تلك النظريات:

١. النظرية التقليدية (The Traditional theory): كما تسمى هذه النظرية بالنظرية الوسيطة فهي
عبارة عن مزيج من نظريتي صافي الدخل ونظرية صافي الدخل التشغيلي، وتبين ان الكلف الاجمالية
لهيكل التمويل تتناقص فقط ضمن الحد المسؤول للرافعة المالية (الدين)، وعند وصولها الى المستوى
الادنى تبدأ بالارتفاع مع تزايد الرافعة المالية وعليه يمكن تحديد الهيكل الامثل للتمويل عند النقطة التي
يحقق فيها الرفع المالي ادنى كلف للتمويل وبالتالي اعلى قيمة سوقية^(١٦).

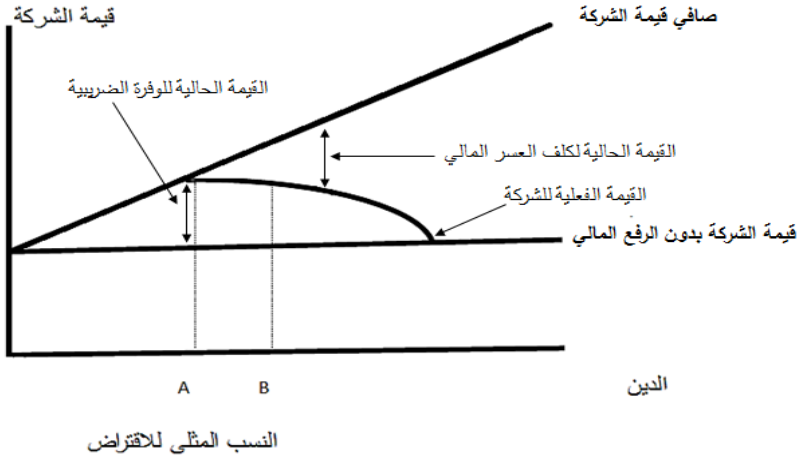
١٢- رمضان وجودة، ٢٠١٣: ٥٥٠.

١٣- العلاق، ٢٠٠٨: ٦٤.

١٤- الزبيدي، ٢٠٠٨: ٥٨١.

١٥- ابو غزالة، ٢٠١٢: ٨٨.

١٦- العارضي، ٢٠١٣: ٣٨٣.



شكل (١) النظرية التقليدية (The Traditional Theory)

المصدر: العامري، محمد علي ابراهيم، الادارة المالية المتقدمة، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢١٧، ٢٠١٠.

٢. نظرية مودكلياني و ملير (Modigliani-Miller theory): قدّمت هذه النظرية من قبل الباحثين مودكلياني و ملير على شكل مقترحين، إذ قدّم المقترح الاول عام ١٩٥٢، وظهر المقترح الثاني عام ١٩٦٣، وتعد من اهم نظريات هيكل التمويل، وهي قائمة على نفى وجود أي علاقة بين هيكل التمويل والقيمة السوقية للمؤسسة، وهذا يعني ان قرارات التمويل لن تؤدي الى ارتفاع او انخفاض القيمة السوقية، وتوصلت النظرية عبر المقترح الاول لها ان المؤسسات المتشابهة من النواحي جميعها ولكنها تختلف في هياكلها التمويلية، تكون قيمتها السوقية متساوية، ومن ثم فإن قرار هيكل التمويل لن يؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة، وقدم المقترح الثاني للنظرية الذي اخذ وجود الضرائب بالاعتبار تأكيداً على ان الاقتراض يحقق للمؤسسة وفرة ضريبية لا يحققها الاعتماد على التمويل بالملكية، وبالتالي فإن القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة تفوق قيمة السوقية للمؤسسة التي تعتمد على التمويل الممتلك، إنّ مضمون نظرية مودكلياني و ملير (M&M) بشأن صياغة هيكل التمويل في ظل غياب الضرائب تتفق مع نظرية صافي ربح العمليات، اذ أكدت ان القيمة السوقية للشركة لا تتأثر بصياغة هيكل التمويل وتغيرات نسب الرفع المالي ولذلك تعد من النظريات التي تؤكد على عدم وجود هيكل تمويل امثل^(١٧).

٣. نظرية الوكالة او التدفقات النقدية الحرة (Free Cash Flow Theory): قدم الباحث (Jensen) في عام ١٩٧٦ عند قيامه بالبحث في مفهوم تكاليف الوكالة ومدى ارتباطها بهيكل التمويل للشركات، وتكاليف الوكالة هي التكاليف الناتجة عن قيام المساهمين (اصحاب المشروع) بتعيين ادارة للشركة مع ايكال القيام بأعمال الشركة بالنيابة عنهم، وتركز بحثه في التكاليف الناجمة عن سوء استخدام الادارة للنقدية الفائضة بشكل يخدم مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المساهمين، وتبين هذه النظرية

الى ان اختيار هيكل تمويل مبني على الاقتراض سيفرض قيوداً على الادارة ويشكل تحديداً بالغاً بالتعثر او الفشل المالي، وهذا من شأنه ان يقيد حرية الادارة في اساءة التصرف بالأموال الفائضة، ويدفعها للعمل بكفاءة أكبر لتجنب تلك التهديدات، وفي النهاية ستشهد انخفاضاً كبيراً في كلف الوكالة وهذا من شأنه زيادة قيمة المنشأة^(١٨).

٤. نظرية الالتقاط او تسلسل خيارات مصادر التمويل (Pecking Order Theory): قدمها الباحث (Myers) عام ١٩٨٤، اذ قدمت ترتيباً لخيارات مصادر التمويل طويل الاجل بحسب الافضلية وتقوم على مبدأ المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، اذ انها تنص على انه عندما تكون المنشأة بحاجة الى التمويل الخارجي وان المعلومات لا متماثلة، فأنها تستخدم التمويل الداخلي طالما متاح لها ذلك وتلجأ الى استخدام الدين في حالة عدم كفاية التمويل الداخلي^(١٩).

✓ التمويل الداخلي من الارباح المحتجزة والاحتياطيات.

✓ التمويل الخارجي اصدار سندات دين من الشركة في حالة الحاجة للتمويل.

✓ التمويل الخارجي اصدار اوراق مالية هجينة مثل السندات او الاسهم الممتازة القابلة للتحويل

✓ التمويل الخارجي اصدار اسهم عادية وتعد الملاذ الاخير للتمويل امام الشركة.

٥. نظرية الاشارات (Signaling Theory): تقوم هذه النظرية على فهم المستثمرين لفحوى رسالة

تتضمن اشارات ناتجة عن قرار الادارة في اختيار مصدر التمويل، إذ بينت ان الاعتماد على التمويل بالملكية يعطي اشارة سلبية للمستثمرين فمثلا اصدار الاسهم الجديدة قد يبعث رسالة مفادها ان اسعار اسهم الشركة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية وبالتالي انخفاض الاستثمار، اما اذا استخدم الدين لتمويل الشركة فيبعث اشارة ايجابية للمستثمرين، وفي ضوء تلك النظرية فأن التمويل الخارجي بالاقتراض له الافضلية على التمويل بالملكية^(٢٠)، على ضوء افتراض ان المستثمرين يمتلكون المعلومات نفسها والتي تخص الظروف الحالية والفرص المستقبلية المتاحة، الا انه المدراء أكثر دراية في المؤسسة، فمن المعروف ان المؤسسة تلجأ الى التمويل المقترض عندما تكون هناك توقعات مستقبلية مشجعة، اما عند توقعها ظروف سيئة فأنها تفضل اللجوء الى المساهمين بإصدار اسهم عادية، وخلاصة القول ان هذه النظرية تتعلق بالإشارات الصادر عن المؤسسة والتي قد تحمل معاني عن توقعات الادارة للظروف المستقبلية^(٢١).

رابعاً: العوامل المؤثرة في تحديد قرار التمويل بالديون

١. درجة المخاطر التي تواجه المنشأة: ان المنشآت ذات العوائد التشغيلية المستقرة نسبياً يمكنها ان تزيد من اموال الديون والاقتراض في هيكلها التمويلي، كون احتمالية تعرضها للمخاطر هي اقل من تلك

١٨- ابو غزالة، ٢٠١٢: ٨٩

١٩- العامري، ٢٠١٠: ٢٤٩

٢٠- ابو غزالة، ٢٠١٢: ٩٠

٢١- النعيمي والتميمي، ٢٠٠٩: ٤٣٢.

المنشآت التي تتصف بعدم الثبات والتقلب في العوائد التشغيلية، وبذلك فهي تتمتع بحالة من الامان تجاه التزاماتها في تسديد فوائد القروض^(٢٢).

٢. الالتزام بمعايير المديونية: وتعني مدى التزام المؤسسة بمستويات نسب المديونية المتعارف عليها في القطاع الذي تعمل فيه، اذ ينبغي الحرص على عدم تجاوز حدود المديونية لما هو سائد في المؤسسات المماثلة، لان ذلك سوف يكون مدعاة لتوليد حالة من الشك والريبة لدى المقرضين في مدى سلامة الموقف المالي، وهذا يقلل من قدرة المؤسسة في الحصول على تمويل^(٢٣).

٣. مستوى الدخل المتحقق: تقوم بعض المؤسسات بالاستعانة بأموال الاقتراض لمساندة اموال الملكية في عملية التمويل، حيث تؤدي هذه العملية الى رفع معدل العائد على اموال الملكية في حالة كون ذلك العائد يفوق الفوائد المدفوعة على اموال الاقتراض، وتسمى هذه العملية بالرافعة المالية، ولكن اذا كانت نتيجة استثمار اموال الاقتراض عكس ذلك أي لا تغطي الفوائد المدفوعة (تكلفة الاقتراض) فهذا يؤدي الى زيادة مخاطر رفع التمويل.

٤. المرونة المالية: وهي قدرة المؤسسة على التحكم بمرونة معقولة في حالتي زيادة او تخفيض الاموال المقرضة بحسب المتغيرات الرئيسة في حاجتها الى الاموال، ليتمكنها في حالتي التوسع او الانكماش من الحصول على اكبر عدد ممكن من البدائل، وتقوية جانب المؤسسة في قدرتها على المساومة والحصول على شروط جيدة عند التعامل مع مصادر التمويل المحتملة^(٢٤).

٥. تحقيق وفورات ضريبية: بشكل عام كل مصادر التمويل الخارجية تحقق وفورات ضريبية تخفض من كلف التمويل المرجحة، وهو مالا تحققه مصادر التمويل الداخلية على اعتبار ان الفوائد التي تدفع عن القروض للدائنين هي اعباء تحمل للأرباح المتحققة، على عكس توزيعات الارباح التي تدفع للملاك اذ تُعد توزيعاً للأرباح وليست عبئاً عليه، فهي تدخل في احتساب الضريبة، لذلك تلجأ للاقتراض لأنه يقلل من الدخل الخاضع للضريبة ويؤدي الى تخفيض الضريبة المدفوعة^(٢٥).

٦. تركيبة الموجودات او هيكل الاصول: هناك العديد من صور التأثير التي تربط بين هيكل الاصول وهيكل التمويل، فالمؤسسة التي تمتلك هيكلًا من الاصول الثابتة تستخدم القروض طويلة الاجل المكفولة بضمانات معينة، على عكس المؤسسة التي تكون اغلبية اصولها من الذمم والمخزون، والتي تتوقف قيمتها على ما تحققه من الارباح، تعتمد بشكل اساسي على القروض قصيرة الاجل^(٢٦).

٢٢- العامري، ٢٠١٠: ١٦٨.

٢٣- الشواورة، ٢٠١٣: ٨٤.

٢٤- السعيدة وفريد، ٢٠٠٤: ٩٢-٩٣.

٢٥- مطر، ٢٠٠٦: ٢٨٨.

٢٦- مصطفى والشهاوي، ٢٠١٣: ٢٥٩.

المبحث الثالث: الاطار النظري للأداء المالي

١. مفهوم الاداء المالي The concept of financial performance

يمثل الاداء المالي احد الجوانب المهمة للاداء وان ما يقدمه من وضوح في القراءات من وجهة نظر مالية، دعت الى اعتماده كأحد الركائز الاساسية للتحليل مستوى الاداء المؤسسة الاعمال^(٢٧)، ويعد الاداء المالي هو القدرة على ادارة الموارد المالية المتاحة للمؤسسة ومدى فعاليتها في خلق القيمة وبلوغ الاهداف المالية بأقل التكاليف^(٢٨)، كما يمثل مقياساً وفقاً لمعايير ومؤشرات مثل الربحية والسيولة والكفاءة لقياس الوضع المالي وتقديم المعلومات لجهات عدة^(٢٩).

٢. تقييم الاداء المالي Financial Performance Assessment

ان تقييم الاداء هو جزء هام من عملية المراقبة والتسجيل المستمر للعمل المنجز في المؤسسة بهدف توجيه الانشطة داخل التنظيم للوصول الى اهدافها المرسومة، واتخاذ القرارات التصحيحية لمسار تلك الانشطة في حالة انحرافها او تدعيم مساراتها الحالية اذ كانت تتجه فعلاً نحو تحقيق اهدافها المحددة^(٣٠)، كما تعد عملية تقييم الاداء هي عملية قياس وتقييم والتأكد من تحقيق الاداء المستهدف، وهي جزء من عملية ادارة الاداء للمؤسسة^(٣١). او أنها عملية مراجعة منتظمة تقوم بها الوحدة للتوصل إلى هدف معين^(٣٢) في حين عرفها آخرون على أنها بنية ذات ابعاد متعددة والتي تشمل كل العناصر التي تسهم بشكل مختلف في ضبط الاداء العام للوحدة الاقتصادية^(٣٣)، ويلاحظ تزايد الاهتمام بتقييم الاداء المالي المصرفي جاء بسبب الندرة النسبية لموارد المصرف المالية قياساً بالحجم الكبير للاحتياجات المالية التي يتطلبها العمل المصرفي، اضافة الى حجم التحديات والمنافسة الشديدة في سوق العمل، اذ ان تقييم الاداء المالي احد الركائز الاساسية التي توفر للإدارة المعلومات والبيانات الضرورية في تحديد مديات الاهداف المخططة والتعرف على اتجاهات الاداء الحالي وبالنتيجة تحديد مسار النجاح في المستقبل.

٣. اهمية تقييم الاداء المالي The importance of financial performance evaluation

تغطي عملية تقييم الاداء المالي في مختلف المؤسسات وخاصة المصرفية منها بأهمية بارزة وفي جوانب متعددة، اذ انها تتضح حال تحققه بشكل جيد فإنه يعد دليلاً مهماً ومؤشراً على مدى نجاح المؤسسة، والعكس صحيح وبذلك يُعد الاداء المالي هدفاً أساسياً من اهداف المؤسسة^(٣٤)، كما تبرز اهمية تقييم الاداء المالي كونه يمد المؤسسة بالمعلومات والوثائق الداعمة لقراراتها المتعلقة بالأمر المالية من اجل تطويرها

٢٧- الموسوي، ٢٠١٣: ٥٤.

٢٨- جمعة، ٢٠٠٢: ٣٧.

29- Widagdo & Ika, 2008: 99

٣٠- الملكاوي، ٢٠٠٩: ٣٤.

٣١- زايد، ٢٠٠٣: ٣٣٠.

32- Chen, et.al, 2011: 909

33- Lin et.al, 2013: 917

34- Eccles, 1991: 134.

بخطط مستقبلية^(٣٥)، وتنبع تلك الاهمية من خصوصية العمل المصرفي ومحدودية الموارد المالية المتاحة للمؤسسة المصرفية قياساً بضخامة الاموال في التعاملات المصرفية وسرعة دوراتها، فأن عملية تحقيق العوائد واستمرارية المؤسسة وديمومتها ونموها يتطلب التحقق من كفاءة الاداء المالي في الاستغلال الامثل لتلك الموارد^(٣٦)، والتي يمكن ان نعبر عنها بالنقاط الآتية،^(٣٧) (٣٨):

١. الافصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الاهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة.
٢. تُعد عمليات التقييم مصدر للبيانات والمعلومات الكمية والنوعية للمؤسسة.
٣. يُعد التحليل المالي وعملية التقييم اداة مسح ابتدائي قبل القيام بالأنشطة الجديدة.
٤. يوفر تقييم الاداء المالي وسيلة من وسائل الرقابة على النشاط للمؤسسة المصرفية.
٥. التمهيد لمرحلة تقويم التنفيذ وتحديد المراكز الادارية المسؤولة عن تصحيح الانحرافات ومتابعتها.
٦. يساهم تقييم الاداء في خلق روح المنافسة بين المؤسسات او الاقسام او الادارات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة نحو التحسين في مستوى ادائها في المستقبل ورفع مستوى التنسيق لتحقيق اهدافها.

٤. خطوات تقييم الاداء المالي Steps to Evaluate Financial Performance

لم تحظَ مراحل تقييم الاداء المالي في الكثير من المؤسسات بالاتفاق التام، بسبب الاختلاف في مستويات الاداء فعملية تقييم الاداء لقسم معين تختلف عن تقييم الاداء للمؤسسة ككل، غير ان بشكل عام يمكن حصرها بخمس مراحل اساسية مكملة لبعضها البعض وتشمل الخطوات الآتية^(٣٩):

١. جمع المعلومات والبيانات اللازمة: وهي مجموعة من المعلومات والبيانات والتقارير بالجوذة اللازمة مثل الكشوفات او القوائم المالية السنوية والتي تعد اولى عمليات الاداء المالي في اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية التي توضح اداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
٢. قياس الاداء الفعلي: فمن خلالها تستطيع المؤسسة تحديد النتائج المنجزة عبر اختيار او تصميم الادوات المالية المناسبة والاستعانة بالمؤشرات التي تستخدمها في عملية تقييم الاداء، واحتساب المقاييس المختلفة التي تمثل القيم الرقمية التي تعكس مستوى بلوغ الاهداف.
٣. مقارنة الاداء الفعلي بالأداء المستهدف او المرغوب: وتتمثل بمقارنة اداء مع الاداء المستهدف خلال فترة التقييم والتي على اساسها يتم تحديد مدى التقدم او التراجع في التنفيذ الفعلي للأهداف عما هو مخطط لها وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد مدى التطور في الاداء.
٤. تحديد الانحرافات واجراء العمليات التصحيحية: تتضمن القيام بتحديد وتفسير اسباب الاختلاف والتباين بين نتائج الانجاز الفعلي والانجاز المستهدف عندما تكون المؤسسة غير قادرة على بلوغ اهدافها وتعاني من انحرافات عن الخطة، وتحديد العوامل المسببة لهذه الانحرافات.

35- Decenzo & Robbins, 1999, p321.

٣٦- الزبيدي، ٢٠١١: ٨٥.

٣٧- النعيمي والتيمي، ٢٠٠٨: ٢١.

٣٨- ابو زيد، ٢٠٠٩: ٢٢.

٣٩- الصغير، ٢٠١٤: ٣٣.

٥. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية: اذ تقوم الادارة بمتابعة تصحيح الانحرافات التي حدثت في الخطة معتمدين على نتائج عملية تقييم الاداء المالي، وتزويد المعلومات للجهات المعنية لغرض الاستفادة منها عند رسم الخطط القادمة.

٥. مؤشرات تقييم الاداء

وقد تم اختيار ثلاث نسب تمثلت نسبة لقياس راس المال ونسبة لقياس الربحية ونسبة للسيولة وكانت كالاتي:

١. نسبة التمويل المقترض الى مجموع الموجودات (نسبة المديونية): تكشف نسبة المديونية النسبة المثوية لأجمالي الموجودات الممولة من قبل الدائنين بمعنى اخر تبين مدى اعتماد المؤسسة على اموال الغير في تمويل موجوداتها، فعندما يكون اتجاه هذه النسبة الى الارتفاع يعني ذلك زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي وبالنتيجة ازدياد اعباء الفوائد الممنوحة مقابل تلك الاموال، وعندئذ يجب ان تحقق المؤسسة منافع متحصلة أكبر من الفوائد المدفوعة، علماً ان ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يعد مؤشراً خطيراً^(٤٠). ويفضل الدائنون نسب منخفضة من المديونية اذ تعني انخفاض مستوى الالتزامات والذي يزيد بدوره قدرة المؤسسة على السداد ويزيد درجة الامان للدائنين، وهذا عكس رغبة المالكين (حملة الاسهم) الذين يرغبون بنسب مديونية مرتفعة لما يرافق ذلك من توسع مجالات الاستثمار وارتفاع العائد المطلوب^(٤١)، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

نسبة التمويل المقترض = الديون طويلة الاجل + الديون قصيرة الاجل / مجموع الموجودات * ١٠٠%
٢. معدل العائد على العائد على الودائع (Rate Of Return On Deposits (ROD): يستخدم لقياس مدى نجاح الإدارة في توليد الارباح من الودائع التي استطاعت الحصول عليها ويحسب بالصيغة الآتية^(٤٢):

معدل العائد على الودائع (ROD) = صافي الدخل بعد الفوائد والضريبة / مجموع الودائع × ١٠٠%
٣. نسبة الرصيد النقدي Cash Balance Ratio: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي تمتلكها المصارف، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمتها، والواجبة التسديد في مواعييدها المحددة، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

نسبة النقد = النقد + الاوراق المالية القابلة للتسويق / المطلوبات المتداولة × ١٠٠%
وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعييدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة^(٤٣).

المبحث الرابع: التحليل المالي لتطور هيكل الديون وانعكاسه على الاداء المالي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

يشير التمويل بالديون الى مدى اعتماد المصارف التجارية في تمويل موجوداتها من اجمالي أموال الغير سواء كانت قروض او ودائع وبمختلف انواعها، ومدى مساهمة الديون في تشكيلة المطلوبات قياساً بمصادر التمويل الأخرى، إذ تم اختيار نسبة التمويل بالديون لبيان الجزء الأهم في هيكل التمويل المصرفي وهو التمويل بالمديونية لخصوصية المصارف التجارية في ممارسة اعمالها باعتماد اموال المودعين والمقرضين، ألا ان زيادة الاعتماد على الديون في التمويل دون ان تكون هناك كفاءة في الاستخدام يعرض المصرف الى عواقب غير محمودة لما يترتب عليها من مخاطر عالية، ان ارتفاع هذه النسبة يدل على اعتماد التمويل بالمديونية ومن ثم فهي تقدم معلومات عن قدرة المصرف في استيعاب تراجع وخسائر الموجودات الممولة بالديون، اما انخفاضها فيدل على انخفاض مخاطر عبء خدمة الدين مقابل فقدان الوفرة الضريبية الناتجة عن التمويل بالديون مما ينعكس على صافي الارباح والعائد المتوقع، ويوضح الجدول (١) نتائج نسبة الديون في هيكل التمويل (X) لمصارف العينة ضمن السلسلة الزمنية المعتمدة للبحث، ويلاحظ ان هناك تطوراً وتبايناً واضحاً لنسب هيكل التمويل بالديون، وكالاتي:

جدول (١) نتائج نسبة التمويل بالديون (X) ومعدل العائد على الودائع (Y1) ونسبة الرصيد النقدي (Y2)

السنوات	مصرف الشرق الاوسط			المصرف الاهلي العراقي			مصرف المنصور		
	Y2	Y1	X	Y2	Y1	X	Y2	Y1	X
2009	73.8	2.59	86.45	124.	1.45	44.95	82.66	7.7	42.66
	1			12			5		
2010	69.3	1.86	85.50	92.7	2.21	50.80	50.84	4.1	50.87
	3			6			9		
2011	69.7	3.65	79.36	138.	3.30	42.91	58.93	4.5	59.73
	4			79			6		
2012	73.4	3.94	77.08	141.	9.96	54.14	58.75	7.7	38.55
	9			11			0		
2013	73.8	3.78	73.81	102.	3.85	68.93	41.69	4.6	64.50
	6			46			9		
2014	93.0	1.01	55.05	116.	2.05	57.24	46.22	2.6	68.09
	2			18			8		
2015	81.9	1.63	58.98	113.	0.86	51.40	30.21	2.3	73.16
	1			11			6		

2016	57.07	3.62	91.4	50.43	8.46	126.	73.72	1.6	111.6
			7			37		6	7
2017	62.77	-0.17	90.8	52.69	1.61	125.	77.76	1.3	82.32
			2			52		7	
2018	67.90	-0.64	84.7	50.96	-	141.	80.82	1.5	98.01
			2		4.15	26		4	
المعدل الكلي	70.40	2.13	80.2	52.45	2.96	122.	62.99	3.8	66.13
			2			17		5	

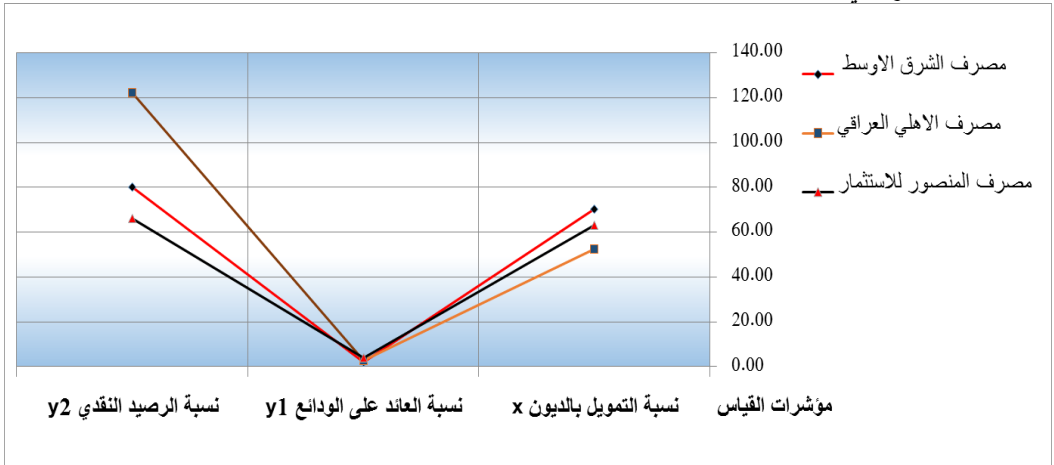
المصدر: من إعداد الباحث عبر تطبيق النسب المعتمدة على القوائم المالية لمصارف العينة باستخدام

برنامج Excel 2010

ويلحظ ان المعدلات الكلية لنسب التمويل بالديون (X) والتي تُشكل النسبة الأكبر من اجمالي مكونات هيكل التمويل للمصارف التجارية عينة البحث، اذ انها الأكثر خصوبة وتوليداً للأرباح في حال ما تم ادارتها بشكل كفوء وفعال، حيث يوفر هذا النوع من مصادر التمويل الاموال اللازمة التي تساعد على تمكين المصارف في توسعة حجم نشاطها دون الوقوف على حدود التمويل الممتلك وبالتالي تحقيق عوائد مالية معتبرة، بالإضافة الى ما تمثله الوفرة الضريبية من تشجيع اعتماد الديون كمصدر للتمويل، اذ انها تُخصم فوائد الديون من وعاء الارباح قبل خضوعها للضريبة، اذ يلاحظ في الجدول ان اعلى معدل لنسب التمويل بالديون بلغ (٧٠,٤٠%) من اجمالي التمويل لمصرف الشرق الاوسط، وقد احتفظ المصرف بمستوى متوسط للسيولة النقدية بلغت (٨٠,٢٢%) وهي مرتفعة نسبياً عن الحد المطلوب ومع ذلك احرز المصرف نسباً جيدة لمعدل العائد على الودائع بلغ (٢,١٣%)، أي ان المصرف استطاع توظيف اموال التمويل بالديون وتوليد الارباح، بينما حقق المصرف الاهلي العراقي معدلاً منخفضاً لنسب التمويل بالديون اذ بلغ (٥٢,٤٥%) ونتيجة الاحتفاظ بسيولة نقدية مرتفعة (١٢٢,١٧%) مما خفض صافي الارباح وبالتالي معدل منخفض للعائد على الودائع (٢,٩٦%) والذي اثر بدوره على ادائها المالي بشكل عام، اذ ان العلاقة طردية بين التمويل بالديون وربحية المصرف بافتراض ثبات العوامل الاخرى، وهذا ما يؤكد الفرضية الرئيسة للبحث في بيان دور ومساهمة التمويل بالديون وانعكاس ذلك على كفاءة وتميز الاداء المالي للمصارف التجارية.

ويتضح ان مصارف العينة اعتمدت التمويل بالديون لاسيما في السنوات الاولى للبحث، وهذا يعني انها حققت وفرات ضريبية جيدة ساهمت في رفع ارباحها باعتماد الديون في التمويل ومن ثم تحقيق معدلات مقبولة للعائد على الودائع، كما يلاحظ انها اعتمدت التمويل بالملكية في السنوات الأخيرة للبحث، وهذا يعني انخفاض مستوى الایداع والاقتراض وزيادة التركيز على راس المال في التمويل مما سبب انخفاض الارباح ومن ثم العائد على الودائع، وخسائر متتالية لاسيما في السنوات الثلاث الاخيرة من البحث، كما تظهر نسبة الرصيد النقدي (Y2) اذ يلاحظ ان مصارف العينة في السنوات الاولى من البحث كانت تمتلك مستويات سيولة كافية على مواجهة التزاماتها المالية من ارصدة نقدية لازمة لسداد التزاماتها المالية وخلق

هامش امان لمواجهة المخاطر المحتملة، في حين السنوات الاخيرة للبحث كانت الارصدة النقدية عالية جداً، مما ادى الى انخفاض الارباح اذ انها اموال غير مستثمرة، وبالتالي اداء مالي منخفض، اذ ان هذا التباين والتذبذب يعد مؤشراً على تذبذب الاداء المالي، كما يتضح في الرسم البياني للمعدلات الكلية للنسب المعتمدة وكالاتي:



شكل (٢) التمثيل البياني لنسب التحليل المعتمدة في المصارف التجارية عينة البحث المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاكسيل (Microsoft Excel)

المبحث الرابع: نتائج الاختبار الاحصائي لفرضيات البحث

ليبيان معنوية التأثير للتمويل بالديون وهو المتغير المستقل على المتغير التابع وهو الأداء المالي لمصارف العينة، لا بد من اختبار علاقات الاثر احصائياً وقد تم الاعتماد على اسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وباستخدام معامل التحديد (R^2) للكشف عن أنموذج معادلة الانحدار التقديرية للمتغيرات، وبيان مدى قبول الفرضية التي تنص على (وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية واحصائية بين مؤشرات التمويل بالديون ومؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية عينة البحث) اذ يرمز لمؤشر التمويل بالديون (X) ومؤشرات الاداء المالي (العائد على الودائع Y1، نسبة الرصيد النقدي Y2)، والتي تفرعت الى فرضيتين فرعيتين، سيتم تناول كلا منها وكالاتي:

١. تحليل علاقة اثر التمويل بالديون (X) ونسبة العائد على الودائع (Y1)

لغرض اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الاولى والمنبثقة من واقع الفرضية الاحصائية الرئيسة والتي تنص على (وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين نسبة التمويل بالديون ونسبة العائد على الودائع في المصارف التجارية عينة البحث) فقد ظهرت النتائج في الجدول (٢)، وكالاتي:

جدول (٢) التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين التمويل بالديون (X) مع معدل العائد على الودائع

(Y1)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-V21) وبرنامج (Microsoft

Excel 2010)

ت	اسم المصرف	Y1					
		3	4	5	6	7	8
		(constant)-a	B	F	Sig	R ²	القرار
1	الشرق الاوسط	-1.429	0.051	1.135	0.318	0.124	غير معنوية
2	الاهلي العراقي	-0.825	0.072	0.137	0.721	0.017	طردية (موجبة)
3	المنصور للاستثمار	13.567	-0.154	77.427	0.000	0.906	معنوية
							عكسية (سالبة)

اذ تشير النتائج الى معادلة خط الانحدار بين المتغير التابع وهو العائد على الودائع (Y1) والمتغير المستقل وهو التمويل بالديون (X) والتي يمكن استخراجها من الجدول وهي: $Y1 = a + b(X)$ حيث ان:

(y_1) = المتغير التابع (نسبة العائد على الودائع).

(a) = الحد الثابت $(constant - a)$ لكل مصرف حسب نتائج الجدول (عمود ٣).

(b) = مقدار التغير في قيمة المتغير التابع بتغير المتغير المستقل وحدة واحدة (عمود ٤).

(X) = المتغير المستقل (التمويل بالديون).

ومن خلال ذلك ستكون قيم معادلة الانحدار لمصرف الشرق الاوسط كما يأتي:

نسبة العائد على الودائع = $-1.429 + (0.051 \times \text{نسبة التمويل بالديون})$

وهذا يطبق ايضاً لاحتساب معادلة الانحدار لبقية المصارف عينة البحث.

فقد أظهر العمود (٣) في جدول (٢) ان قيمة الحد الثابت (a) لمصرف الشرق الاوسط والذي يدل ان هناك وجوداً لنسبة التمويل بالديون بمقدار (-1.429) حتى وان كان مقدار نسبة العائد على الودائع يساوي صفراً، وينطبق ذلك على بقية المصارف التجارية في الجدول المذكور، كما بين العمود (٤) قيم معامل التغير (b) و التي تشير الى مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل وهو التمويل بالديون (X) بمقدار وحدة واحدة والذي يؤدي الى حدوث تغيير في قيمة المتغير التابع وهو العائد على الودائع (Y1) لمصارف العينة المختارة وذلك بمقدار قيمة (b) والتي كانت بدرجات متفاوتة بين الموجبة والسالبة، فقد كانت موجبة في كل من مصرف الشرق الاوسط والمصرف الاهلي العراقي اذ بلغت قيمة (b) على التوالي (0.051) ، (0.072) ، ويعني ذلك ان مقدار التغير في قيمة التمويل بالديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة العائد على الودائع بالزيادة بذلك المقدار، اما مصرف المنصور فقد كانت قيمة (b) سالبة وذلك يعني ان مقدار التغير في قيمة التمويل بالديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير قيمة العائد على الودائع بالانخفاض بمقدار (-0.154) لمصرف المنصور ولعل السبب في ذلك يعود الى السياسة المتحفظة للقرار الاستثمار بسبب الظروف الامنية التي مرة بها العراق في تلك الفترة، وقد بين عمود (٥) قيم (F) والتي تدل على وجود علاقة الاثر بين المؤشرين، وكانت تلك العلاقة كما تظهر في عمود (٦) ذات دلالة معنوية واحصائية

في مصرف المنصور اذ كان مستوى الدلالة المحسوب (Sig) اقل من مستوى الدلالة المعتمد في البحث (٠,٠٥)، اما بقية مصارف العينة فكانت علاقة الاثر غير ذي دلالة معنوية. ويبين عمود (٧) معامل التحديد (R^2) والذي يقدم تفسيراً لدرجة تأثير المتغير المستقل (التمويل بالديون) على المتغير التابع (العائد على الودائع)، اذ بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف المنصور بمقدار (0.906) والذي يشير الى ان المتغير المستقل (X) استطاع ان يفسر (90%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y1) وبذلك تكون النسبة المتبقية وهي (10%) من التباينات تعود الى عوامل اخرى. اما اقل معدل تفسير فكان عند المصرف الاهلي بمقدار (0.017) والذي يعني ان المتغير المستقل (X) يستطيع ان يفسر (٢%) من التباينات الكلية للمتغير (Y2) اما باقي التفسير فيعود الى عوامل اخرى.

ويتضح ان العلاقة الطردية بين نسبة التمويل بالديون ونسبة العائد على الودائع، كانت متوافقة مع المنطق الاقتصادي، اذ تمثل الودائع الجزء الاكبر من تمويل الديون وهي الاقل كلف مقارنة بالمصادر الاخرى، كما ان الحرص دفع بالإدارة المالية لأستثمار نسبة عالية منها لمقابل فوائدها في تواريخ استحقاقها، مما يعني ارتفاع مستويات الربحية وبالتيجة العائد على الودائع.

٢. تحليل علاقة اثر التمويل بالديون (X) ونسبة الرصيد النقدي (Y2):

لأختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من واقع الفرضية الاحصائية الرئيسة والتي تنص على (وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين نسبة التمويل بالديون ونسبة الرصيد النقدي في المصارف التجارية عينة البحث) فقد ظهرت النتائج في الجدول (٣)، وكالآتي:

جدول (٣) التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر بين التمويل بالديون (X) ونسبة الرصيد النقدي (Y2)

ت	اسم المصرف	Y2					
		3	4	5	6	7	8
		(constant)-a	B	F	Sig	R ²	القرار
4	الشرق الاوسط	130.897	-0.720	35.556	0.000	0.816	معنوية
5	الاهلي العراقي	176.681	-1.039	2.056	0.190	0.204	غير معنوية
6	المنصور للاستثمار	38.833	0.433	0.498	0.500	0.059	غير معنوية

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-V21) وبرنامج (Microsoft Excel 2010)

وتشير النتائج الجدول الى معادلة خط الانحدار التقديرية بين المتغير التابع وهو نسبة الرصيد النقدي (Y2) والمتغير المستقل وهو التمويل بالديون (X) والتي يمكن استخراجها، كالآتي: $Y_2 = a + b(X)$ حيث ان:

(y_2) = المتغير التابع (نسبة الرصيد النقدي).

(a) = الحد الثابت (constant-a) لكل مصرف حسب نتائج الجدول (عمود ٣).

(b) = مقدار التغير في قيمة المتغير التابع بتغير المتغير المستقل وحدة واحدة (عمود ٤).

(X) = المتغير المستقل (التمويل بالديون).

ومن خلال ذلك ستكون قيم معادلة الانحدار لمصرف الشرق الاوسط كما يأتي:

نسبة الرصيد النقدي = $130,896 + (-0,720)$ (نسبة التمويل بالديون)

وهذا يطبق ايضاً لاحتساب معادلة الانحدار لبقية مصارف عينة البحث.

وبالرجوع الى الجدول (٣) فقد اظهر العمود (٣) قيمة الحد الثابت (a) لمصرف الشرق الاوسط والذي يدل ان هناك وجوداً لنسبة التمويل بالديون بمقدار (١٣٠,٨٩٧) حتى وان كان مقدار نسبة الرصيد النقدي يساوي صفر، وينطبق ذلك على بقية المصارف التجارية في الجدول المذكور، كما بين العمود (٤) قيم معامل التغير (b) و التي تشير الى مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل وهو التمويل بالديون (X) بمقدار وحدة واحدة والذي يؤدي الى حدوث تغيير في قيمة المتغير التابع وهو الرصيد النقدي (Y2) لمصارف العينة وذلك بمقدار قيمة (b) والتي كانت بدرجات متفاوتة بين الموجبة والسالبة، فقد كانت موجبة في مصرف المنصور اذ بلغت (٠,٤٣٣)، ويعني ذلك ان مقدار التغير في قيمة التمويل بالديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير نسبة الرصيد النقدي بالزيادة بمقدار المشار الية لكل مصرف، اما بقية المصارف فقد كانت قيمة (b) سالبة وذلك يعني ان مقدار التغير في قيمة التمويل بالديون بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في نسبة الرصيد النقدي بالانخفاض بمقدار (-٠,٧٢٠) لمصرف الشرق الاوسط و (-١,٠٣٩) للمصرف الاهلي العراقي، وقد بين عمود (٥) قيم (F) والتي تدل على وجود علاقة الاثر بين المؤشرين وكانت كما تظهر في عمود (٦) ذات دلالة معنوية واحصائية في مصرف الشرق الاوسط اذ كان مستوى الدلالة المحسوب (Sig) اقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥)، اما البقية وهما مصرفي الاهلي ومصرف المنصور فكانت العلاقة غير ذي دلالة معنوية، ويبين عمود (٧) معامل التحديد (R^2) والذي يقدم تفسيراً لدرجة تأثير المتغير المستقل (التمويل بالديون) على المتغير التابع (الرصيد النقدي)، اذ بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف الشرق الاوسط (0.816) والذي يشير الى ان المتغير المستقل (X) استطاع ان يفسر (81%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y2) وبذلك تكون النسبة المتبقية وهي (19%) تعود الى عوامل اخرى، اما اقل معدل تفسير فكان عند مصرف المنصور بمقدار (0.059) والذي يعني ان المتغير المستقل (X) يستطيع ان يفسر (6%) من التباينات الكلية للمتغير (Y3) اما باقي التفسير فيعود الى عوامل اخرى. ان هذه العلاقة العكسية بين نسب التمويل بالديون ونسبة السيولة النقدية هي غير مطابقة للمنطق الاقتصادي، اذ كان من المفترض ان تزداد نسب السيولة لدى المصارف لمقابلة متطلبات الامان من سحبوات وغيرها، الا انها ظهرت عكسية هنا لأسباب ناتجة عن رغبة المصارف وسياستها في اتخاذ قرارات استثمار وتوجيه الاموال الى مختلف أوجه الائتمان، وهذا غير منسجم مع مبدأ عدم المجازفة العالية بأموال الغير لما لها من مخاطر عالية دون تغطية لجانب مخاطر السيولة المفاجئة، إذ يعتمد هذا على سياسات المصرف التشغيلية والاستثمارية.

خلاصة التحليل الاحصائي وعلاقة التأثير بين متغيرات البحث

تشير قيم معامل التأثير التي تظهر في جدول (٤) الى مقدار التغير في مؤشرات الاداء المالي سواء كانت بالزيادة او بالنقصان استجابةً لزيادة قيم التمويل بالديون بوحدة واحدة، اذ تمثل المديونية الجزء الاكبر من اموال المصرف التجاري، وتعد تلك العلاقات من اهم الادوات اذ تمكن المدير المالي في المصارف التجارية عينة البحث من ترشيد قرارات التمويل في وضع سياسات تمويل مناسبة واختيار المزيج التمويلي الملائم من بين الموارد المالية المتاحة والقادر على تحقيق أهداف المصرف في الربحية والسيولة والامان، كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (٤) نسب التأثير التمويل بالديون (X) على مؤشرات الاداء المالي (Y1) و(Y2)

ت	اسم المصرف	X	
		Y1	Y2
1	مصرف الشرق الاوسط العراقي	0.051	-0.720
2	المصرف الاهلي العراقي	0.072	-1.039
3	مصرف المنصور للاستثمار	-0.154	0.433

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي وبرنامج (Microsoft Excel 2010).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

ان الخوض في مضامين الجانب التطبيقي قد اوصلت الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها:

١. اظهرت نسب الاداء المالي للمصارف العينة وهي معدل العائد على الودائع ونسبة السيولة النقدية، وجود تفاوت كبير في مؤشرات الربحية والسيولة، نتج عنه تذبذب وانخفاض في صافي الارباح والتي تعكس هامش الامان قلق لسنوات البحث، اذ لوحظ تراجع كبير في مستويات الربحية واستمرت بالانخفاض الى ان بلغت مستوى الخسارة في سنوات البحث الاخيرة.
٢. كشفت نتائج التحليل المالي لنسبة الرصيد النقدي قدرتها على بيان مستوى الامان والمخاطرة لمصارف عينة البحث، اذ ان ارتفاع هذه النسبة الى معدلات عالية يشير الى جانبين، الاول هو مستوى السيولة التي ينبغي الحفاظ عليها والالتزام بحدودها الدنيا، وأما الجانب الثاني فهو يشير الى المستوى المرتفع لهامش الامان المخاطرة التي قد تتعرض لها مصارف العينة.
٣. بينت نتائج التحليل المالي عدم تمكن المصارف عينة البحث من اتخاذ قرار استثمار مناسب لاستثمار اموالها على الرغم من وجود نسب جيدة من التمويل بالديون للمصارف التجارية عينة البحث، اذ

- انها انتهجت سياسة متحفظة في منح الائتمانات بسبب مخاوف من عدم السداد والتعثر المصرفي إذ ساعد على ذلك الوضع الامني العام الذي رافق تلك المدة.
٤. أسفر التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة معنوية واحصائية بين التمويل بالديون، والعائد على الودائع في مصرفي الشمال فقط وتعليل ذلك هي اعتماد سياسات متحفظة جدا في منح الائتمانات أدت الى انخفاض الارباح ونسب العائد على الودائع، بينما كانت علاقة غير معنوية لبقية مصارف العينة.
٥. اوضح التحليل الاحصائي ايضاً عن وجود علاقة اثر عكسية ذات دلالة معنوية واحصائية بين التمويل بالديون ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط العراقي فقط سببها السياسات التي ادت الى تراكم السيولة وهي اموال معطلة لا تدر ارباحاً، بينما كانت العلاقة غير معنوية لبقية مصارف العينة.
٦. ساهم اضطراب بيئة الاعمال المصرفية في انتهاج المصارف سياسة متحفظة تجاه منح الائتمانات لأسباب تتعلق بالوضع الامني والسياسي والتي حالت دون استثمارها الجيد للأموال لدواعي تتعلق بمخاوف عدم السداد والتعثر المصرفي، وقد ادى ذلك الى ارتفاع مستويات السيولة النقدية بشكل كبير جداً، وبالتالي تعطيل استثمار الاموال وتحقيق خسارة لنشاط مصارف العينة.

ثانياً: التوصيات

١. التأكيد على اتخاذ قرارات تمويلية قائمة على مبدأ التوازن المالي والتي تساهم بالحفاظ على توازن هيكل التمويل بين نسب التمويل بالديون والتمويل بالملكية لتحقيق صافي الارباح للمصارف التجارية عينة البحث.
٢. ايجاد الطرق والادوات الكفيلة بالتوجه نحو الاستفادة من معدلات السيولة النقدية المرتفعة بدل من اكتنازها كأموال معطلة لدى المصارف، والتي يمتد تأثيرها في مستويات الربحية بشكل عكسي وفق المنطق الاقتصادي عبر اعتماد سياسات معتدلة في قرار الاستثمار ومنح الائتمانات.
٣. بيان الدور الهام للكوادر والملاكات المالية في اختيار وتنويع مصادر التمويل للمصارف التجارية ومدى انعكاس ذلك في صافي الارباح المتحقق والاداء المالي، عبر الاهتمام بالتطوير والتدريب وغيرها.
٤. دعوة الباحثين الى دراسات جوانب اخرى لم يتناولها البحث وتضمنين ابعاد اخرى مثل اضافة بعدي التمويل القصير والطويل الى بعدي هيكل التمويل الاساسية التمويل الممتلك والتمويل بالديون، لما يسهم في خلق فهم اوسع للمدير المالي عن اعداد سيناريوهات التمويل التي يمكن اعتمادها.
٥. ضرورة سعي البنك المركزي العراقي الى تقديم الاستشارات والحلول المقترحة لمساعدة المصارف التجارية التي تعاني من عدم استقرار التمويل بالديون وارشادها من بعض المعالجات الخاصة والطرق الكفيلة على حثها لتوجيه تلك الاموال نحو أوجه التوظيف والاستثمار.

المصادر باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

١. ابو حمد، رضا صاحب وقדوري، فائق مشعل، "ادارة المصارف"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢. ابو زيد، محمد المبروك، التحليل المالي شركات واسواق مالية، ط٢، دار المريخ للنشر، السعودية، الرياض، ٢٠٠٩.
٣. ابو غزالة، طلال، المحاسبة الادارية والادارة المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ٢٠١٢.
٤. جمعة، السعيد فرحات، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢.
٥. حداد، اكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥.
٦. رمضان، زياد سليم، جودة، محفوظ احمد، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٣.
٧. زايد، عادل محمد، ادارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية، كتب عربية جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
٨. الزبيدي، حمزة محمود، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ٢٠١١.
٩. السعيدة، فيصل جميل، فريد، نضال عبد الله، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
١٠. الشواورة، فيصل محمود، مبادئ الادارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١١. الصيرفي، محمد، التحليل المالي وجهة نظر ادارية محاسبية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٢. العارضي، جليل كاظم مدلول، الادارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٣. العامري، محمد علي ابراهيم، الادارة المالية المتقدمة، دار أثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
١٤. عبد الله، خالد امين، الطراد، اسماعيل ابراهيم، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ٢٠٠٦.
١٥. العلاق، بشير عباس، ادارة المصارف مدخل وظيفي، جامعة التحدي، بغداد، ٢٠٠٨.
١٦. مصطفى، نihal فريد، الشهاوي، طارق مصطفى، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٣.
١٧. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، ط٢، عمان، ٢٠٠٦.
١٨. الملكاوي، ابراهيم الخلوف، ادارة الاداء بأستخدام بطاقة الاداء المتوازن، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
١٩. النعيمي، عدنان تايه والتميمي، ارشد فؤاد، الادارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٢٠. هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في هيكل التمويل الشركات، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، ط٢، ٢٠٠٤.

ثانياً: الرسائل الجامعية

١. الصغير، ريغة احمد، تقييم اداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة ٢، الجزائر، ٢٠١٤.
٢. الموسوي، سعدي احمد، ديناميكية هيكل راس المال وفقاً لفلسفة نظرية الالتقاط وانعكاسها على الاداء المالي الاستراتيجي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٣.
٣. سعيد، نعمات محمد، ابراهيم، محمد المعتز المجتبي، تركيبة هيكل التمويل على السيولة في الشركات الصناعية السودانية، دراسة تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٩، ٢٠١٣.

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية

First: Book

1. Decenzo, David A. & Robbins, Stephen P., Human Resource Management: Concept and Applications. 6th edition, New York, Jhon 1999.
2. Matan Feldman, Arkady Libman. Crash Course In Accounting And Financial Statement Analysis. 2edition, Wall Street Prep, New Jersey, 2007.
3. Widagdo, Ari Kuncara & Ika, Sii Rochmah, The Interest Prohibition and Financial Performance of Islamic Banks: Indonesian Evidence, International Business Research, Vol. 1, No.3, 2008.

Second: Article & Thesis

1. Chen, Fu-Hsiang et al., "A Balanced Scorecard Approach to establish a performance evaluation and relationship model for hot spring hotels based on a hybrid MCDM Model Combining DEMATEL and ANP", International Journal of Hospitality Management. No (30), 2011.
2. Eccles, Robert G., the Performance Measurement Manifesto, Harvard Business Review, Vol. 69, No. 1, 1991.
3. Lin, Qing-Lain et al. "integrating hierarchical balanced scorecard with fuzzy linguistic for evaluation operating room performance in hospital", Expert systems with Applications, No(40), 2013.

رابعاً: المواقع الالكترونية

١. موقع سوق العراق للأوراق المالية الالكتروني، التقرير السنوي للمصارف المدرجة. <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>